مرسوم اتحادي رقم (62) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة هولندا
بشأن تسليم المجرمين

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة هولندا بشأن تسليم المجرمين، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 29 أغسطس 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

مملكة هولندا

بشأن

تسليم المجرمين

الامارات العربية المتحدة ومملكة هولندا ويشار إليهما فيما يلي بـ " الطرفين".

إشارة إلى الاتفاقيات الدولية المتضمنة أحكام تسليم المجرمين النافذة للطرفين.

رغبةً في زيادة تحسين فعالية تعاونهما في مكافحة الجريمة، وعلى وجه الخصوص تسهيل تسليم المجرمين.

أخذاً بعين الاعتبار التزاماتهما باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. اتفقا على ما يأتي:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

1. يوافق كل طرف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية بتسليم الطرف الآخر أي شخص في أراضيه يكون مطلوبا لغرض تنفيذ إجراءات جنائية أو تنفيذ عقوبة نهائية.
2. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالعقوبة: أي عقوبة بالسجن أو أي إجراء يتضمن الحرمان من ُي الحرية تفرضه محكمة لفترة زمنية محددة أو غير محددة بسبب جريمة جنائية على أساس إجراءات جنائية.

المادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. وفقا لأحكام هذه الاتفاقية يمنح التسليم إذا: -
   أ. كان طلب التسليم قد قدم لتنفيذ إجراءات جنائية وأن الجريمة معاقب عليها وفقا لقانون كلا الطرفين بعقوبة لسنة واحدة على الأقل.
   ب. كان طلب التسليم قد قدم لتنفيذ عقوبة نهائية عن جريمة معاقب عليها وفقا لقانون كلا الطرفين، وعند تقديم الطلب تكون مدة العقوبة المتبقي قضاؤها هي ستة (6) أشهر على الأقل.
2. لتقرير ما إذا كانت الجريمة هي جريمة معاقب عليها بموجب قوانين كلا الطرفين لا يهم ما إذا كانت:
   أ. قوانين الطرفين تصنف الأفعال أو الامتناعات المشكلة للجريمة ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.
   ب. العناصر المشكلة للجريمة تختلف بموجب قوانين كلا الطرفين، ويفهم منه أن مجموع الأفعال أو الامتناعات كما قدمها الطرف الطالب ستؤخذ بعين الاعتبار.
3. إذا تضمن طلب التسليم عدة جرائم مستقلة يعاقب على كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين ولكن بعض منها لا تفي بالشروط الأخرى المنصوص عليها في البند1 من هذه المادة، يجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن الجرائم الأخيرة شريطة أن الشخص سيسلم عن جريمة واحدة على الأقل قابلة للتسليم.
4. لأغراض البند 1من هذه المادة، يمنح التسليم أيضا إذا كانت الجريمة المطلوبة قد ارتكبت خارج أراضي الطرف الطالب شريطة أن قوانين الطرف المطلوب إليه تسمح بمقاضاة الجريمة ذات الطبيعة المماثلة المرتكبة خارج أراضيه.

المادة 3

أسباب الرفض

1. يرفض التسليم إذا:

أ. اعتبر الطرف المطلوب إليه أن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة سياسية. لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية:

- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة ; الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه، رئيس الحكومة وأي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلاتهم.
- بالنسبة لمملكة هولندا الاعتداء على الملك أو أي عضو في عائلته
- الجرائم الإرهابية، جرائم تمويل الإرهاب أو أية جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب أية اتفاقية دولية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

ب. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم هي جريمة بموجب القانون العسكري وليست كذلك جريمة بموجب القانون الجنائي العام لدى الطرف المطلوب اليه.

ج. كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما المتعلق بالطلب لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.

د. كانت المقاضاة أو تنفيذ العقوبة المطلوب من أجلها التسليم قد تقادمت بمرور الوقت وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه أو الطرف الطالب.

ه. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباب ا جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم لغرض جنسه، أصله الاثني، معتقداته السياسية، جنسيته، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، ديانته أو حالته أو أن الطلب سيؤدي لضرر ذلك الشخص لأي من تلك الأسباب.

و. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام أو بعقوبة بدنية بموجب قانون الطرف الطالب، ما لم يقدم الطرف الطالب ضمانات يعتبرها الطرف المطلوب اليه كافية أن عقوبة الإعدام او العقوبة البدنية لن توقع أو إذا وقعت فلن تنفذ.

ز. اعتبر الطرف المطلوب إليه أن منح التسليم يمس بسيادته، أمنه، نظامه العام أو مصالح جوهرية أخرى.

ح. صدر حكم غيابيا بموجب قانون الطرف الطالب وأن الشخص المدان لم يخطر على نحو كاف بالمحاكمة أو لم تتاح له الفرصة لتحضير دفاعه/دفاعها ولم تتاح أو لن تتاح له الفرصة لإعادة المحاكمة في حضوره/حضورها.

ط. منح الطرف المطلوب اليه الشخص المطلوب اللجوء السياسي.

ي. كان تنفيذ الطلب سيتعارض مع مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين .

2. يجوز رفض التسليم إذا:

أ. أكان الشخص المطلوب تتم مقاضاته بواسطة الطرف المطلوب إليه عن الجريمة المطلوب من اجلها التسليم أو إذا قررت السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه عدم مقاضاة أو إنهاء المحاكمة التي بدأت.

ب. عند أخذ الطرف الطلوب إليه في الاعتبار طبيعة الجريمة ومصالح الطرف الطالب اعتبر أن تسليم الشخص المطلوب سيتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر خاصة إلى سن ذلك الشخص أو صحته .

المادة 4

تسليم المواطنين

1. يحتفظ الطرفان بالحق في رفض تسليم مواطنيهم وفقا للقانون الوطني.
2. في حالة رفض التسليم، على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب، إحالة الدعوة إلى سلطاته المختصة بغرض بدأ الإجراءات الجنائية وفقا لقانونه الوطني. لهذا الغرض على الطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن بناء على طلبه .

المادة 5

السلطات المركزية

1. تعالج السلطات المركزية للطرفين طلبات تسليم المجرمين وفقاً لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
   السلطة المركزية لمملكة هولندا هي:
   - بالنسبة لهولندا وزارة العدل والامن لهولندا.
   - بالنسبة لأروبا وزارة العدل لأروبا.
   - بالنسبة لكورا ساو وزارة العدل لكورا ساو.
   - بالنسبة لسنت مارتن وزارة العدل لسنت مارتن.
3. يخطر الطرفين بعضهما البعض خطيا عن طريق القنوات الدبلوماسية بأي تغيير في السلطة المعينة كسلطة مركزية.

المادة 6

الطلب والمستندات الداعمة

1. تقدم جميع طلبات التسليم خطيا عبر القنوات الدبلوماسية وفي الحالات العاجلة أو الطارئة، يجوز للسلطة المركزية للطرف المطلوب إليه قبول الطلب بواسطة الفاكس، البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى تنتج سجل مكتوب، وفي هذه الحالة يتم تأكيده في خلال ستون (60) يوماً بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
2. يجوز للسلطات المركزية التواصل مباشرة بعد إرسال الطلب رسميا. يجوز لكل سلطة مركزية تعيين جهة اتصال لمتابعة تنفيذ طلب.

3. يجب تقديم المستندات التالية لدعم طلب التسليم:

أ. اسم السلطة الطالبة.

ب. الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه وإذا كان متاحاً، تفاصيل جنسيته/جنسيتها، مكان سكنه، أو موقعه ووصف هيئته/هيئتها مع صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأية تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.

ج. بيان بالسلوك المشكل للجريمة المطلوب من أجلها التسليم، مع الاشارة الى مكان ووقت ارتكابها ووصف الجريمة.

د. نسخة مصدقة عن نص القانون (القوانين) ذات الصلة المبينة للعناصر الأساسية للجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ه. نسخة مصدقة عن نص القانون (القوانين) ذات الصلة المبينة للعقوبة عن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

و. نسخة مصدقة عن نص القانون (القوانين) ذات الصلة المبينة لفترة التقادم للجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ز. إذا تم تقديم طلب التسليم بغرض المقاضاة يدعم الطلب أيضا بنسخة عن أمر القبض الصادر بواسطة قاض أو سلطة مختصة اخرى.

ح. تعلق طلب التسليم بشخص مدان بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم، يكون الطلب مدعما بالآتي:

I. نسخة عن العقوبة أو الإدانة الموقع.

II. بيان يفيد الى أي مدى تم تنفيذ العقوبة أو الادانة وما تبقى من العقوبة لقضائها.

4. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة المقدمة من الطرفين وفقاً لهذه الاتفاقية مصحوبة بترجمة اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية ويجب أن تكون جميع الوثائق موقعة ومختومة من قبل السلطة المركزية .

المادة 7

معلومات إضافية

إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف الطالب دعما لطلب تسليم غير كافية لتمكين الطرف المطلوب إليه من الوصول لقرار بموجب هذه الاتفاقية، يجوز للطرف الأخير طلب ان تقدم معلومات إضافية ضرورية، خلال خمسة واربعون (45) يوماً وإذا لم يتم تقديم المعلومات الإضافية في خلال ذلك المدى الزمني، يجوز التخلي عن الطلب وفقاً للقانون الوطني.

المادة 8

الإجراءات الإحتياطية

1. في الحالات العاجلة، يجوز للسلطات المختصة لدى الطرف الطالب طلب القبض على الشخص المطلوب أو اتخاذ أي إجراء آخر لضمان بقاء الشخص المطلوب في اراضي الطرف المطلوب اليه.
2. يرسل طلب الاجراءات الاحتياطية الى السلطة المركزية للطرف المطلوب اليه مباشرة عبر منظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) أو بأية وسائل أخرى يتفق عليها الطرفين. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بالإجراء المتخذ في الطلب.
3. يجب ان يشتمل طلب الاجراءات الاحتياطية على:

أ. الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه إذا كان متاحا، تفاصيل جنسيته/جنسيتها، سكنه أو موقعه ووصف هيئته/هيئتها مع صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.

ب. بيان بأن التسليم سوف يطلب.

ج. بيان موجز بوقائع الدعوى.

د. بيان يفيد بوجود أمر قبض وشروطه أو عقوبة نهائية.

ه. بيان بأقصى عقوبة التي يمكن توقيعها أو تم توقيعها عن الجريمة، بما في ذلك المدة المتبقي لقضائها.

4. يجوز إنهاء القبض الاحتياطي خلال ستين (60) يوماً بعد القبض إذا لم يستلم الطرف المطلوب إليه طلب التسليم والمستندات الداعمة المشار إليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية، وان الشخص المطلوب لايزال موقوفاً بموجب أمر القبض الاحتياطي. يجوز إنهاء الإجراءات الاحتياطية الأخرى وفقاً للقانون الوطني.
5. لا يمنع إنهاء القبض الاحتياطي في نهاية المدة المحددة المشار إليها في البند 4 من هذه المادة من قبض وتسليم لاحق إذا استلم طلب التسليم والمستندات الداعمة المشار إليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية لاحقاً.

المادة 9

تداخل الطلبات

إذا طلب التسليم بالتداخل من أكثر من طرف واحد، لنفس الشخص، سواء أكان عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، على الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي طرف ان وجد سيسلم الشخص أخذاً بالاعتبار جميع الظروف، بما في ذلك، الخطورة النسبية ومكان ارتكاب الجريمة / الجرائم والتواريخ المعنية للطلبات وتواريخ استلامها وتواريخ ارتكاب الجرائم، وما إذا الشخص متهما أو مدانا .

المادة 10

القرار والتسليم

1. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب دون إبطاء بقراره بشأن طلب التسليم.
2. تقدم أسباب أي رفض للطلب كلياً أو جزئياً.
3. إذا منح التسليم، يتفق الطرفين من غير إبطاء على زمان ومكان التسليم. يسلم الشخص المطلوب خلال ثلاثون (30) يوما من تاريخ إخطار الطرف الطالب بمنح التسليم.
4. إذا حالت ظروف دون إرادة طرف من تنفيذ التسليم، فعليه إخطار الطرف الآخر ويتفق الطرفين من غير إبطاء على زمان جديد لتسليم الشخص خلال ثلاثون (30) يوما بعد استلام الإخطار.
5. إذا لم يتسلم الطرف الطالب، خلال المدة الزمنية المبينة في البند 4 من هذه المادة، الشخص المطلوب تسليمه، يجوز للطرف المطلوب إليه إطلاق سراحه من الحبس ويجوز له رفض طلب المطلوب تسليمه، يجوز للطرف المطلوب إليه إطلاق سراحه من الحبس ويجوز له رفض طلب تسليم جديد مقدم من الطرف الطالب لذلك الشخص عن نفس الجريمة
6. يحسب الطرف الطالب المدة التي قضاها الشخص المسلم موقوفا بما في ذلك الإقامة الجبرية، بين تاريخ القبض وتاريخ التسليم، لغرض تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 2 لهذه الاتفاقية.

المادة 11

التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص المطلوب قيد المقاضاة أو يقضى عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم، تأجيل التسليم إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو إكمال العقوبة وعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.
2. ومع ذلك بناء على طلب من الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني، التسليم المؤقت للشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لأجل تمكينه من تنفيذ الإجراءات الجنائية الجارية والاتفاق معا على زمان وطريقة ذلك التسليم المؤقت. ويحبس الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه خلال الوقت المتفق عليه وتحسب مدة الحبس لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.
3. بالإضافة إلى الحالة المنصوص عليها في البند 1من هذه المادة، يجوز تأجيل التسليم، إذا كان النقل يسبب خطرا على حياة/حياتها الشخص المطلوب بسبب الحالة الصحية .

المادة 12

ضبط وتسليم الممتلكات

1. بناء على طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه ضمن سلطة قانونه الوطني ومن غير الأضرار بحقوق الغير ضبط المواد المذكورة أدناه، وتسليمها إلى الطرف الطالب في وقت تسليم الشخص أو بعد ذلك مباشرة:
   أ. المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو التي تشكل أدلة للجريمة.
   ب. المواد المتحصلة أثناء ارتكاب الجريمة إذا وجدت بحوزة الشخص المطلوب وقت القبض عليه.
2. تسلم أي من المواد المشار إليها في البند 1 من هذه المادة حتى وإن منح التسليم ولم ينفذ بسبب موت أو اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.
3. إذا كانت المواد المضبوطة، المشار إليها في البند 3 يجوز تأجيل تسليم تلك المواد أو يجوز تسليمها بشرط، عن جريمة لدى الطرف المطلوب إليه إعادتها بعد انتهاء الإجراءات في الطرف الطالب.
4. إذا تطلب قانون الطرف المطلوب إليه أو حماية حقوق الغير ذلك تعاد أية ممتلكات سلمت إلى الطرف المطلوب إليه دون مقابل بعد إكمال الإجراءات إذا طلب ذلك الطرف.

المادة 13

مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى الشخص المسلم وفقا لهذه الاتفاقية أو يحاكم أو يوقف لغرض تنفيذ عقوبة لدى الطرف الطالب، ولا يخضع لاي إجراء أخر مقيد لحريته الشخصية، عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه ومختلفة عن تلك التي منح من أجلها التسليم ما لم:
   أ. يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب ثم عاد إليها طواعية.
   ب. يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب خلال خمسة وأربعون (45) يوما بعد أن أتيحت له الفرصة في ذلك. ومع ذلك لا تشمل تلك الفترة الزمنية التي يعجز فيها الشخص المذكور عن مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / إرادتها.
   ج. يوافق الطرف المطلوب إليه على ذلك، وفي هذه الحالة، يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب محدد من الطرف الطالب، الموافقة على مقاضاة الشخص المسلم أو تنفيذ عقوبة ضده/ضدها عن جريمة مختلفة عن تلك المقدم طلب التسليم بشأنها وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية. في هذا الشأن ويجوز للطرف المطلوب إليه الطلب من الطرف الطالب إرسال المستندات والمعلومات المشار إليها في البند 3 من المادة 6 في هذه الاتفاقية.
2. إذا عدلت التهمة التي سلم الشخص بسببها لاحقاً يجوز مقاضاة ذلك الشخص أو معاقبته شريطة أن تكون الجريمة بموجب ذلك الوصف المعدل:
   أ. جريمة قابلة للتسليم.
   ب. قائمة جوهرياً على ذات الوقائع المضمنة في طلب التسليم ومستنداته الداعمة.
   ج. معاقب عليها بذات العقوبة القصوى أو عقوبة قصوى أقل من الجريمة التي سلم الشخص من أجلها .

المادة 14

إعادة التسليم إلى طرف ثالث

باستثناء الحالات المبينة في المادة 13، البند 1 (أ) و(ب) من هذه الاتفاقية لا يمكن للطرف الطالب تسليم الشخص الذي سلم إليه دون موافقة الطرف المطلوب إليه والمطلوب إلى طرف ثالث عن جرائم ارتكبت قبل ذلك التسليم ويجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية.

المادة 15

إجراءات مبسطة للتسليم

1. إذا اقر الشخص المطلوب تسليمه بالموافقة على ذلك، يجوز منح التسليم حصريا على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة لتقديم المستندات المشار إليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية. ومع 6 ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يعتبرها ضرورية لمنح التسليم.
2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب صحيحا إذا قدم أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب اليه تكون ملزمة بإخطار الشخص المطلوب بحقه في الاستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم وبحقه في الاستفادة من الحماية التي يمنحها مبدأ تخصيص التسليم وعدم الرجوع عن ذلك الإقرار ويجوز مساعدة الشخص المطلوب بواسطة محامي دفاع وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب اليه.
3. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه صحة الشروط التي قام عليها ذلك الإقرار.

المادة 16

النقل بالعبور

1. يجوز لأي طرف السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص مسلم لطرف أخر بواسطة طرف ثالث وفقا لأحكام هذه الاتفاقية والقانون الوطني، ما لم تمنع ذلك أسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
2. على الطرف طالب النقل بالعبور تقديم لدولة النقل بالعبور بواسطة السلطات المركزية أو عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) في الحالات العاجلة بشكل خاص، طلبا يشتمل على البيانات الشخصية للشخص المطلوب عبوره وبيان موجز بوقائع الدعوى ويكون طلب النقل بالعبور مصحوبا بنسخة عن المستند المانح للتسليم.
3. على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود ذلك الشخص في أراضيها.
4. لا يتطلب النقل بالعبور إذنا عند استخدام النقل الجوي ودون هبوط مجدول في أراضي دولة النقل بالعبور. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الدولة المذكورة، على الطرف طالب النقل بالعبور إخطار دولة النقل بالعبور -من غير إبطاء- وعلى الأخيرة توقيف الشخص المطلوب نقله لثمانية وأربعين (48) ساعة كحد أقصى انتظارا لاستلام طلب النقل بالعبور المنصوص عليه في البند 2 من هذه المادة .

المادة 17

السرية

يتفق الطرفان على الحفاظ على سرية جميع المستندات والمعلومات المستخدمة في إجراءات التسليم، باستثناء المدى الضروري لتنفيذ الطلب .

المادة 18

حماية البيانات

1. لأغراض هذه المادة، يقصد بـ " البيانات": جميع المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده.
2. . على الطرفين التأكد من أن البيانات المنقولة من طرف إلى آخر تستخدم حصريا بغرض تنفيذ طلب، وفقا لهذه الاتفاقية ولا يجوز استخدام البيانات لأي غرض آخر، أو نقلها إلى أي دولة ثالثة دون موافقة مسبقة من الطرف الناقل للبيانات.
3. على الطرفين التأكد من دقة البيانات الشخصية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية. ويتعين عليهم التأكد من اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية البيانات المرسلة من التلف العرضي أو غير المصرح به أو الفقد العرضي وكذلك ضد الدخول غير المصرح به أو التغيير أو النشر.
4. يتشاور الطرفين مع بعضهما البعض بشأن المدى الزمني المرغوب للتخزين الضرورة لأي تخزين مستمر لازم. وكذلك الحاجة إلى تصحيح البيانات غير الدقيقة أو غير المكتملة أو غير معتمد بها أو الرغبة أو الحاجة إلى محو البيانات أو تقييد استخدامها.
5. يجوز تزويد موضوع البيانات بمعلومات عن فئات البيانات المنقولة والغرض من نقلها، الى المدى الذي ينظمه القانون الوطني للطرفين و لا يجوز للطرف المعني الإبلاغ عن موضوع البيانات إذا كان ذلك ضرورياً لتجنب إعاقة الاستفسارات الرسمية أو القانونية، التحقيقات الجنائية، الإدارية أو المقاضاة، أو تنفيذ العقوبات الجنائية لحماية الأمن العام وحماية الأمن القومي، التجنب أو حماية حقوق وحريات الآخرين.
6. يتشاور الطرفين مع بعضها البعض إذا قررت السلطة القضائية المختصة، للقانون الوطني وفقا السماح بنقل أية بيانات من طرف إلى آخر وفقا لهذا الاتفاقية.

المادة 19

النفقات

1. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه للطرف الطالب علاوة على النفقات المصاحبة للضبط وحفظ المواد المشار إليها في المادة 12 من هذه الاتفاقية.

2. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة في نقل الشخص المسلم وأي ماده ضبطت لدى الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب علاوة على نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة 16 من هذه الاتفاقية.
3. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تتكبد كنتيجة لطلب التسليم يتشاور الطرفان بالنظر إلى تقرير كيفية الوفاء بهذه النفقات .

المادة 20

التوافق مع الاتفاقيات الأخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أية التزامات قائمة بين الطرفين بموجب اتفاقيات أخرى ولا تمنع الطرفين من تقديم مساعدة لكل منهما وفقا لاتفاقيات أو ترتيبات أخرى .

المادة 21

التطبيق الإقليمي

فيما يتعلق بمملكة هولندا، تطبق هذه الاتفاقية على الجزء الأوروبي من هولندا، الجزء الكاريبي من هولندا (جزر بونير وسنيت أوستاتيوس وسابا) وأروبا وكوراساو وسنت مارتن، مالم تنص الإشارة في المادة 23 من هذه الاتفاقية على خلاف ذلك وفي الحالة الأخيرة، يجوز لمملكة هولندا تمديد تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت إلى جزء واحد أو أكثر من الأجزاء المكونة لها عن طريق إخطار الإمارات العربية المتحدة من خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة 22

التشاور

يجتمع الطرفين كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل مناقشة تطبيق هذه الاتفاقية ويجوز لهم أيضاً عقد اجتماعات مع السلطات المختصة للطرفين بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية خاصة فيما يتعلق، بمثل هذه المسائل كتدريب، وإعداد واستخدام نماذج موحده، وإعداد وتنفيذ أنواع محددة من الطلبات أو طلبات فردية محددة .

المادة 23

السريان والتعديل والإنهاء

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الأول بعد تاريخ استلام الاخطار النهائي حين يخطر الطرفان بعضهما البعض، عبر القنوات الدبلوماسية باستكمال متطلبات التشريع الوطني لكليهما.

2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للطرفين ويسري التعديل وفقا للبند 1 من هذه المادة.
3. يجوز لأي طرف انهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ استلام الاخطار. ومع ذلك تظل الإجراءات التي بدأت قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها كليا.
4. مراعاة للبند 3 من هذه المادة، يحق لمملكة هولندا إنهاء تطبيق هذه الاتفاقية بشكل منفصل فيما يتعلق بأي جزء من الأجزاء المكونة لمملكة هولندا.
5. .تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت 5 قبل ذلك

اشهادا بذلك أن الموقعين ادناه المفوضين حسب الأصول وقعا هذه الاتفاقية .

حررت في أبوظبي بتاريخ 29 أغسطس 2021 من نسختين مطابقتين باللغات العربية، الهولندية والانجليزية ولجميع النصوص حجية متساوية، في حال الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي .

عن
الإمارات العربية المتحدة

عن
مملكة هولندا

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

VERDRAG

TUSSEN

DE VERENIGDE ARABISCHE EMIRATEN

EN

HET KONINKRIJK DER NEDERLANDEN

INZAKE

UITLEVERING

De Verenigde Arabische Emiraten

en

het Koninkrijk der Nederlanden

hierna te noemen „de Partijen",

Verwijzend naar de internationale instrumenten die bepalingen inzake uitlevering bevatten die tussen de Partijen van kracht zijn;

Geleid door de wens de effectiviteit van hun samenwerking bij criminaliteitsbestrijding verder te verbeteren en, met name, uitlevering te vergemakkelijken;

Met zorgvuldige inachtneming van hun verplichtingen om de mensenrechten en de rechtsstaat te eerbiedigen;

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1
Verplichting tot uitlevering

1. Elke Partij verbindt zich tot de uitlevering aan de andere Partij, in overeenstemming met de bepalingen van dit Verdrag, van elke persoon op zijn grondgebied die wordt gezocht met het oog op strafvervolging of de tenuitvoerlegging van een onherroepelijk vonnis.

2. Voor de toepassing van dit Verdrag wordt onder *vonnis* verstaan: elke vrijheidsstraf of elke tot vrijheidsbeneming strekkende maatregel die door een rechter wegens een strafbaar feit in een strafrechtelijke procedure is opgelegd voor bepaalde of onbepaalde duur.

Artikel 2
Feiten die tot uitlevering kunnen leiden

1. In overeenstemming met de bepalingen van dit Verdrag wordt uitlevering toegestaan wanneer:

   a. het verzoek tot uitlevering wordt gedaan met het oog op strafvervolging en het feit krachtens de wetgeving van beide Partijen strafbaar is gesteld met een straf van ten minste één jaar;

   b. het verzoek tot uitlevering is gedaan met het oog op de tenuitvoerlegging van een onherroepelijk vonnis wegens een feit dat krachtens de wetgeving van beide Partijen strafbaar is gesteld en, op het moment waarop het verzoek wordt ingediend, het gedeelte van het vonnis dat nog niet is ondergaan ten minste zes maanden bedraagt.

2. Bij de vaststelling of een strafbaar feit volgens de wetgeving van beide Partijen strafbaar is gesteld, doet het niet ter zake of:

   a. in de wetgeving van de Partijen het handelen of nalaten dat het strafbaar feit vormt binnen dezelfde categorie strafbare feiten valt of met dezelfde termen wordt omschreven;

   b. ingevolge de wetgeving van de Partijen de bestanddelen van het strafbaar feit verschillen, met dien verstande dat het geheel van het handelen of nalaten zoals voorgelegd door de verzoekende Partij in aanmerking wordt genomen.

3. Indien het verzoek tot uitlevering verschillende afzonderlijke strafbare feiten bevat die elk strafbaar zijn ingevolge de wetgeving van de Partijen, maar waarvan er een aantal niet voldoen aan de voorwaarden vervat in het eerste lid van dit artikel, kan de aangezochte Partij uitlevering toestaan wegens de laatstgenoemde strafbare feiten mits de persoon uitgeleverd wordt wegens ten minste een ander feit dat tot uitlevering kan leiden.

4. Ten behoeve van het eerste lid van dit artikel, wordt uitlevering eveneens toegestaan indien het strafbaar feit waarvoor om uitlevering is gevraagd gepleegd is buiten het grondgebied van de verzoekende Partij, op voorwaarde dat de wetgeving van de aangezochte Partij de vervolging toestaat van een strafbaar feit van soortgelijke aard dat buiten haar grondgebied is gepleegd.

Artikel 3
Weigeringsgronden

1. Uitlevering wordt geweigerd indien:

   a. het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd door de aangezochte Partij beschouwd wordt als een politiek delict. De volgende strafbare feiten worden niet als politieke delicten beschouwd:

      - voor de Verenigde Arabische Emiraten: een aanslag gericht tegen de President van de Staat of zijn plaatsvervanger, de regeringsleider, of elk lid van hun gezin, of elk lid van de Opperste Raad of elk lid van hun gezin;

      - voor het Koninkrijk der Nederlanden: een aanslag gericht tegen de Koning of elk lid van zijn gezin;

      - terroristische misdrijven, financiering van terrorisme of elk ander strafbaar feit dat niet als een politiek delict wordt beschouwd ingevolge elk internationaal verdrag waar beide Partijen partij bij zijn;

   b. het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd een strafbaar feit krachtens het militaire recht is en daarnaast geen strafbaar feit krachtens het commune strafrecht van de aangezochte Partij is;

   c. het handelen of nalaten dat het vermeende strafbaar feit zou opleveren waarop het verzoek betrekking heeft, zou, indien het zou hebben plaatsgevonden binnen de rechtsmacht van de aangezochte Partij, geen strafbaar feit hebben opgeleverd;

   d. het recht om tot strafvervolging over te gaan of het vonnis waarvoor om uitlevering wordt gevraagd uit te voeren, is vervallen door verjaring ingevolge de wetgeving van de aangezochte Partij of de verzoekende Partij;

   e. de aangezochte Partij ernstige redenen heeft om aan te nemen dat het verzoek om uitlevering is gedaan met de bedoeling een persoon te vervolgen of te straffen op grond van zijn ras, godsdienst, nationaliteit, etnische herkomst, politieke overtuiging, geslacht of status of dat inwilliging van het verzoek de positie van die persoon om een van deze redenen ongunstig zou kunnen beïnvloeden;

   f. op het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd krachtens de wetgeving van de verzoekende Partij de doodstraf of een lijfstraf is gesteld, tenzij de verzoekende Partij de garantie geeft, die door de aangezochte Partij als afdoende worden beschouwd, dat er geen doodstraf of lijfstraffen worden opgelegd, en, indien deze wel worden opgelegd, dat zij niet ten uitvoer worden gelegd;

   g. de aangezochte Partij de uitvoering van het verzoek schadelijk acht voor haar soevereiniteit, veiligheid, openbare orde of andere vitale belangen;

   h. het vonnis is gewezen bij verstek overeenkomstig de wetgeving van de verzoekende Partij en de veroordeelde persoon niet tijdig in kennis is gesteld

van de terechtzitting of niet in de gelegenheid is gesteld zijn of haar verdediging te regelen en niet de gelegenheid heeft gehad of zal krijgen om de zaak opnieuw te laten behandelen in zijn of haar aanwezigheid;

i. de aangezochte Partij politiek asiel heeft verleend aan de gezochte persoon;

j. de uitvoering van het verzoek zou indruisen tegen het beginsel van *ne bis in idem*.

2. Uitlevering kan worden geweigerd indien:

a. de gezochte persoon door de aangezochte Partij wordt vervolgd voor het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd of indien de bevoegde autoriteiten van de aangezochte Partij besloten hebben, in overeenstemming met de wetgeving van die Partij, geen vervolging in te stellen of de reeds ingestelde vervolging te beëindigen;

b. de aangezochte Partij, gezien de aard van het strafbaar feit en het belang van de verzoekende Partij, de uitlevering van de gezochte persoon onverenigbaar beschouwt met humanitaire overwegingen, in het bijzonder gezien de leeftijd of gezondheid van die persoon.

Artikel 4
Uitlevering van onderdanen

1. De Partijen behouden zich het recht voor te weigeren hun onderdanen uit te leveren in overeenstemming met de nationale wetgeving.

2. In geval van weigering van de uitlevering legt de aangezochte Partij, op verzoek van de verzoekende Partij, de zaak aan haar bevoegde autoriteit voor ten behoeve van het instellen van strafvervolging in overeenstemming met haar nationale wetgeving. De verzoekende Partij voorziet de aangezochte Partij daartoe van documenten en bewijsmateriaal met betrekking tot de zaak. De verzoekende Partij wordt in kennis gesteld van elke actie die in dit opzicht wordt ondernomen, op haar verzoek.

Artikel 5
Centrale autoriteiten

1. De centrale autoriteiten van de partijen behandelen verzoeken tot uitlevering overeenkomstig dit Verdrag.

2. De centrale autoriteit van de Verenigde Arabische Emiraten is het ministerie van Justitie.
De centrale autoriteit van het Koninkrijk der Nederlanden is:

- voor Nederland: het ministerie van Justitie en Veiligheid van Nederland;
- voor Aruba: het ministerie van Justitie van Aruba;
- voor Curaçao: het ministerie van Justitie van Curaçao;
- voor Sint Maarten: het ministerie van Justitie van Sint Maarten.

3. De Partijen stellen elkaar langs diplomatieke weg schriftelijk in kennis van elke verandering van de autoriteit die als centrale autoriteit is aangewezen.

Artikel 6
Verzoek en stukken ter ondersteuning daarvan

1. Alle verzoeken tot uitlevering worden schriftelijk gedaan langs diplomatieke weg. In dringende omstandigheden of noodgevallen kan de centrale autoriteit van de aangezochte Partij het verzoek aanvaarden per fax, e-mail of een ander middel waarmee een schriftelijk document kan worden geproduceerd, in welk geval het binnen zestig (60) dagen wordt bevestigd door middel van een formeel verzoek langs diplomatieke weg.

2. De centrale autoriteiten kunnen rechtstreeks met elkaar communiceren zodra het verzoek formeel is verzonden. Elk van de centrale autoriteiten kan een contactpunt aanwijzen om de uitvoering van een verzoek te volgen.

3. De volgende documenten worden ingediend ter ondersteuning van een verzoek tot uitlevering:

   a. de naam van de verzoekende autoriteit;

   b. de volledige naam van de voor uitlevering gezochte persoon en, indien beschikbaar, details over zijn of haar staatsburgerschap, woon- of verblijfplaats en beschrijving van zijn of haar uiterlijk met foto's, vingerafdrukken en andere bijzonderheden, die de opsporing en identificatie van deze persoon mogelijk maken;

   c. een verklaring omtrent de gedragingen die het strafbaar feit opleveren waarvoor om uitlevering wordt gevraagd, onder vermelding van de plaats en tijd waarop het heeft plaatsgevonden en een omschrijving van het strafbaar feit;

   d. een gewaarmerkte afschrift van de relevante wetstekst(en) waarin de essentiële onderdelen worden omschreven van het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd;

   e. een gewaarmerkte afschrift van de relevante wetstekst(en) waarin de straf wordt voorgeschreven die staat op het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd;

   f. een gewaarmerkt afschrift van de relevante wetstekst(en) waarin de verjaringstermijn wordt voorgeschreven van het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd;

   g. indien het verzoek tot uitlevering wordt gedaan met het oog op strafvervolging, wordt het verzoek tevens ondersteund door een afschrift van het aanhoudingsbevel afgegeven door een rechter of andere bevoegde autoriteit;

   h. indien het verzoek tot uitlevering betrekking heeft op een persoon die veroordeeld is voor het strafbaar feit waarvoor om uitlevering wordt gevraagd, wordt het verzoek tevens ondersteund door:

i. een afschrift van het opgelegde vonnis of de opgelegde veroordeling;

ii. een verklaring waarin wordt vermeld in welke mate het vonnis of de veroordeling is uitgevoerd en welk gedeelte ervan nog dient te worden ondergaan.

4. Alle verzoeken en ondersteunende documenten die door de Partijen in overeenstemming met dit Verdrag worden verstrekt, gaan vergezeld van een vertaling in de officiële taal van de aangezochte Partij of in de Engelse taal. Alle documenten worden door de centrale autoriteit ondertekend en van een stempel voorzien.

Artikel 7
Aanvullende informatie

Indien de informatie die door de verzoekende Partij wordt verstrekt ter ondersteuning van een verzoek tot uitlevering onvoldoende is om de aangezochte Partij in staat te stellen tot een beslissing te komen ingevolge dit Verdrag, kan laatstgenoemde Partij verzoeken dat de noodzakelijke aanvullende informatie binnen vijfenveertig (45) dagen wordt verstrekt. Indien de aanvullende informatie niet binnen die termijn wordt verstrekt, kan van het verzoek worden afgezien in overeenstemming met de nationale wetgeving.

Artikel 8
Voorlopige maatregelen

1. In urgente gevallen kunnen de bevoegde autoriteiten van de verzoekende Partij verzoeken om de gezochte persoon aan te houden of elke andere maatregel te nemen om te waarborgen dat de gezochte persoon op het grondgebied van de aangezochte Partij blijft.

2. Een verzoek tot een voorlopige maatregel wordt rechtstreeks gezonden naar de centrale autoriteit van de aangezochte Partij, via de Internationale Criminele Politie Organisatie (Interpol), of langs elke andere weg die beide partijen overeenkomen. De aangezochte Partij licht de verzoekende Partij onverwijld in over de ingevolge het verzoek ondernomen actie.

3. Het verzoek tot een voorlopige maatregel dient het volgende te bevatten:

a. de volledige naam van de voor uitlevering gezochte persoon en, indien beschikbaar, details over zijn of haar staatsburgerschap, woon- of verblijfplaats en beschrijving van zijn of haar uiterlijk met foto's, vingerafdrukken en andere bijzonderheden, die de opsporing en identificatie van deze persoon mogelijk maken;

b. een verklaring dat uitlevering verzocht wordt;

c. een beknopte uiteenzetting van de feiten van de zaak;

d. een verklaring waaruit het bestaan en de voorwaarden van een aanhoudingsbevel of een onherroepelijk vonnis blijkt;

e. een verklaring ten aanzien van de maximumstraf die kan worden opgelegd of het vonnis dat is opgelegd wegens het strafbaar feit, met inbegrip van de tijd die nog dient te worden ondergaan.

4. De voorlopige aanhouding kan worden beëindigd indien, binnen een termijn van zestig (60) dagen na de aanhouding, de aangezochte Partij het verzoek tot uitlevering en de ondersteunende documenten, bedoeld in artikel 6 van dit Verdrag, niet heeft ontvangen en de gezochte persoon nog steeds in hechtenis zit op basis van een voorlopig aanhoudingsbevel. Andere voorlopige maatregelen kunnen worden beëindigd in overeenstemming met de nationale wetgeving.

5. Beëindiging van de voorlopige aanhouding aan het einde van de termijn, bedoeld in het vierde lid van dit artikel, vormt geen beletsel voor daaropvolgende aanhouding en uitlevering indien het verzoek tot uitlevering en de ondersteunende documenten, bedoeld in artikel 6 van dit Verdrag, alsnog worden ontvangen.

Artikel 9
Samenloop van verzoeken

Indien uitlevering van dezelfde persoon door meer dan één partij wordt verzocht, hetzij vanwege hetzelfde strafbaar feit of vanwege verschillende strafbare feiten, beslist de aangezochte Partij of en aan welke partij wordt uitgeleverd, rekening houdend met alle omstandigheden, met inbegrip van de relatieve ernst van het strafbare feit of de strafbare feiten en de plaats waar ze gepleegd zijn, de respectievelijke data van de verzoeken, de data waarop de verzoeken ontvangen zijn, de data waarop de strafbare feiten zijn gepleegd en of de persoon is beschuldigd of veroordeeld.

Artikel 10
Beslissing en overlevering

1. De aangezochte Partij stelt de verzoekende Partij onverwijld in kennis van haar beslissing over het verzoek tot uitlevering.

2. Indien het verzoek geheel of gedeeltelijk wordt geweigerd dient dit met redenen te worden omkleed.

3. Indien de uitlevering wordt toegestaan, komen de Partijen onverwijld de datum en plaats van de overlevering overeen. De gezochte persoon wordt overgeleverd binnen dertig (30) dagen na de datum waarop de verzoekende Partij ervan in kennis is gesteld dat de uitlevering wordt toegestaan.

4. Indien omstandigheden buiten de macht van een Partij de uitvoering van de overlevering verhinderen, stelt deze Partij de andere Partij daarvan in kennis. De twee Partijen komen onverwijld een nieuwe datum overeen voor de overlevering van de persoon binnen dertig (30) dagen na ontvangst van de kennisgeving.

5. Indien, binnen de in het vierde lid van dit artikel geregelde termijn, de verzoekende Partij de uit te leveren persoon niet overneemt, kan de aangezochte Partij hem of haar onmiddellijk in vrijheid stellen en een nieuw verzoek tot uitlevering van de verzoekende Partij voor hetzelfde strafbaar feit weigeren.

6. De tijd die de uitgeleverde persoon in hechtenis heeft doorgebracht, ook als dat huisarrest was, tussen de datum van aanhouding en de datum van overlevering,

wordt door de verzoekende Partij meegeteld ten behoeve van de straf die dient te worden ondergaan in de gevallen voorzien in artikel 2, eerste lid, van dit Verdrag.

Artikel 11
Uitgestelde of tijdelijke overlevering

1. Indien de gezochte persoon vervolgd wordt of een straf ondergaat in de aangezochte Partij wegens een strafbaar feit anders dan waarvoor om uitlevering wordt gevraagd, kan de aangezochte Partij, na te hebben beslist uitlevering toe te staan, de overlevering uitstellen totdat de strafrechtelijke procedure is afgerond of de straf volledig is uitgezeten. De aangezochte Partij stelt de verzoekende Partij onverwijld in kennis van dit uitstel.

2. Op verzoek van de verzoekende Partij kan de aangezochte Partij echter, in overeenstemming met haar nationale wetgeving, de gezochte persoon tijdelijk aan de verzoekende Partij overleveren opdat deze de lopende strafrechtelijke procedure kan uitvoeren, en komen de Partijen samen het tijdstip en de modaliteiten van deze tijdelijke overlevering overeen. De aldus overgeleverde persoon wordt in hechtenis gehouden tijdens zijn verblijf op het grondgebied van de verzoekende Partij en wordt binnen de afgesproken termijn teruggezonden naar de aangezochte Partij. De tijd die in hechtenis wordt doorgebracht wordt berekend ten behoeve van de tenuitvoerlegging van de straf die in de aangezochte Partij dient te worden ondergaan.

3. In aanvulling op het geval voorzien in het eerste lid van dit artikel, kan overlevering worden uitgesteld wanneer het overbrengen gezien de gezondheidstoestand van de gezochte persoon, zijn of haar leven in gevaar kan brengen.

Artikel 12
Inbeslagname en overdracht van goederen

1. Op verzoek van de verzoekende Partij neemt de aangezochte Partij voor zover zulks krachtens haar nationale wetgeving is toegestaan en onverminderd de rechten van anderen, de onderstaande voorwerpen in beslag en draagt deze over aan de verzoekende Partij op het moment van overlevering van de persoon of onmiddellijk daarna:

   a. voorwerpen gebruikt bij het plegen van het strafbaar feit of die bewijsmateriaal van het strafbaar feit vormen;

   b. voorwerpen verkregen tijdens het plegen van het strafbaar feit indien deze in bezit zijn van de gezochte persoon ten tijde van de aanhouding.

2. De overdracht van een van de in het eerste lid van dit artikel aangegeven voorwerpen vindt plaats zelfs al kan de uitlevering, die al is goedgekeurd, niet doorgaan vanwege het overlijden, verdwijnen of ontsnappen van de gezochte persoon.

3. Indien de in beslag genomen voorwerpen, bedoeld in het eerste lid van dit artikel, nodig zijn voor een onderzoek of vervolging van een strafbaar feit in de aangezochte Partij, dan kan de overdracht van deze materialen uitgesteld worden, of kunnen zij worden overgedragen op voorwaarde dat ze worden teruggezonden na afronding van de procedure in de verzoekende Partij.

4. Wanneer de wetgeving van de aangezochte Partij of de bescherming van de rechten van derden dit vereist, worden de aldus overgedragen voorwerpen zonder kosten naar de aangezochte partij teruggezonden na afronding van de procedure, indien die Partij daarom verzoekt.

Artikel 13
Specialiteitsbeginsel

1. De overeenkomstig dit Verdrag uitgeleverde persoon wordt niet vervolgd, berecht of in hechtenis genomen met het oog op de tenuitvoerlegging van een straf in de verzoekende Partij, noch aan enige andere beperking van zijn persoonlijke vrijheid onderworpen, wegens enig voor de overlevering begaan strafbaar feit dat anders is dan het strafbare feit dat de reden tot uitlevering is geweest, tenzij:

   a. de uitgeleverde persoon, na het grondgebied van de verzoekende Partij te hebben verlaten, hier vrijwillig naar terugkeert;

   b. de uitgeleverde persoon niet binnen vijfenveertig (45) dagen het grondgebied van de verzoekende Partij heeft verlaten, hoewel hij daartoe de mogelijkheid had. Deze periode omvat niet de tijd waarin de persoon niet in staat is het grondgebied van de verzoekende Partij te verlaten vanwege redenen die buiten zijn of haar macht zijn gelegen;

   c. de aangezochte Partij hiermee instemt; in dit geval kan de aangezochte Partij op specifiek verzoek van de verzoekende Partij ermee instemmen de uitgeleverde persoon te vervolgen of een tegen hem of haar uitgesproken straf ten uitvoer te leggen voor een ander feit dan dat waarvoor het verzoek tot uitlevering is gedaan, in overeenstemming met de voorwaarden en beperkingen van dit Verdrag. Hiertoe kan de aangezochte Partij de verzoekende Partij vragen de in artikel 6, derde lid, van dit Verdrag bedoelde documenten en informatie te zenden.

2. Indien de tenlastelegging op grond waarvan de persoon was uitgeleverd na de uitlevering wordt gewijzigd, kan die persoon worden vervolgd of berecht, mits het strafbaar feit volgens de gewijzigde omschrijving:

   a. een strafbaar feit is dat tot uitlevering kan leiden; en

   b. in hoofdzaak is gebaseerd op hetzelfde samenstel van feiten dat is vervat in het verzoek tot uitlevering en de stukken ter ondersteuning daarvan; en

   c. op dat strafbaar feit eenzelfde maximumstraf is gesteld als of een lagere maximumstraf is gesteld dan op het strafbaar feit waarvoor die persoon was uitgeleverd.

Artikel 14
Verdere uitlevering aan een derde partij

Uitgezonderd in de gevallen voorzien in artikel 13, eerste lid, onderdelen a en b, van dit Verdrag kan de verzoekende Partij niet zonder de instemming van de aangezochte Partij de persoon die aan haar is uitgeleverd en die door een derde partij wordt gezocht wegens strafbare feiten gepleegd vóór deze uitlevering, niet aan een derde partij uitleveren. De aangezochte Partij kan overlegging van de in artikel 6 van dit Verdrag bedoelde documenten en informatie verzoeken.

Artikel 15
Vereenvoudigde uitleveringsprocedure

1. Wanneer de persoon om wiens uitlevering is verzocht, verklaart hiermee in te stemmen, kan uitlevering worden toegestaan uitsluitend op grond van het verzoek tot voorlopige aanhouding zonder dat het nodig is de in artikel 6 van dit Verdrag genoemde documenten te overleggen. De aangezochte Partij kan echter om nadere informatie verzoeken die zij nodig acht om de uitlevering toe te staan.

2. De verklaring van instemming door de gezochte persoon is geldig indien deze is gedaan ten overstaan van een bevoegde autoriteit van de aangezochte partij, die verplicht is de gezochte persoon in kennis te stellen van het recht gebruik te maken van een formele uitleveringsprocedure, het recht gebruik te maken van de bescherming die geboden wordt door het specialiteitsbeginsel en van de onherroepelijkheid van deze verklaring. De gezochte persoon kan worden bijgestaan door een raadsman, in overeenstemming met de nationale wetgeving van de aangezochte Partij.

3. De verklaring wordt opgenomen in een door een justitiële autoriteit opgemaakt proces-verbaal en er wordt in bevestigd dat aan de voorwaarden voor de geldigheid ervan is voldaan.

Artikel 16
Doortocht

1. Elke Partij kan de doortocht door haar grondgebied toestaan van een persoon die aan de andere Partij is overgeleverd door een derde partij in overeenstemming met de bepalingen van dit Verdrag en de nationale wetgeving, tenzij dit in strijd is met het algemeen belang.

2. De Partij die om doortocht verzoekt dient via de centrale autoriteiten, of in bijzonder dringende gevallen via de Internationale Criminele Politie Organisatie (Interpol), een verzoek in met de identiteitsgegevens van de persoon in doortocht en een beknopte uiteenzetting van de feiten van het geval. Het verzoek tot doortocht gaat vergezeld van een afschrift van het document waarin de uitlevering wordt toegestaan.

3. De Staat van doortocht houdt de persoon in hechtenis zolang genoemde persoon zich op zijn grondgebied bevindt.

4. Er is geen toestemming vereist in geval van vervoer door de lucht, waarbij geen landing op het grondgebied van de Staat van doortocht is voorzien. Indien een onvoorziene landing plaatsvindt op het grondgebied van de voornoemde Staat, stelt de Partij die om de doortocht verzoekt onmiddellijk de Staat van doortocht daarvan in kennis en laatstgenoemde houdt de persoon die vervoerd dient te worden maximaal 48 uur vast in afwachting van het verzoek tot doortocht, bedoeld in het tweede lid van dit artikel.

Artikel 17
Vertrouwelijkheid

De Partijen komen overeen alle documenten en informatie die worden gebruikt in de uitleveringsprocedure geheim te houden, behalve voor zover nodig om het verzoek uit te voeren.

Artikel 18
Bescherming van gegevens

1. Voor de toepassing van dit artikel wordt onder *gegevens* verstaan: alle informatie betreffende een geïdentificeerde of identificeerbare natuurlijke persoon.

2. De Partijen waarborgen dat de gegevens die van de ene Partij naar de andere Partij worden gezonden uitsluitend gebruikt worden ten behoeve van de uitvoering van een verzoek ingevolge dit Verdrag. Gegevens worden niet voor enig ander doel gebruikt en niet naar een derde land gezonden zonder de voorafgaande toestemming van de Partij die de gegevens heeft doorgegeven.

3. De Partijen waarborgen de juistheid van de ingevolge dit Verdrag verzonden persoonsgegevens en waarborgen tevens dat er passende maatregelen genomen worden om de doorgegeven gegevens te beschermen tegen onbedoelde of ongeoorloofde vernietiging of verlies, alsmede tegen ongeoorloofde toegang, wijziging of verspreiding.

4. De Partijen raadplegen elkaar over de gewenste bewaartermijnen, de noodzaak van langere bewaring, alsmede de noodzaak onjuiste, onvolledige of onbetrouwbare gegevens te rectificeren of de wens of noodzaak gegevens te wissen of het gebruik van gegevens te beperken.

5. Voor zover dat in de nationale wetgeving van de Partijen is geregeld kan de betrokkene voorzien worden van informatie over de categorieën gegevens die zijn doorgegeven en het doel van de doorgifte van gegevens. De betreffende Partij mag de betrokkene niet in kennis stellen indien dit noodzakelijk is om belemmering van officiële of gerechtelijke informatieverzoeken, strafrechtelijke of bestuursrechtelijke onderzoeken, vervolgingen of de tenuitvoerlegging van straffen te voorkomen, de openbare veiligheid en de nationale veiligheid te beschermen of de rechten en vrijheden van anderen te beschermen.

6. De Partijen raadplegen elkaar indien een bevoegde gerechtelijke autoriteit, ingevolge nationale wetgeving, een besluit neemt over de toelaatbaarheid van de doorgifte van gegevens van de ene Partij naar de andere Partij, ingevolge dit Verdrag.

Artikel 19
Kosten

1. De aangezochte Partij draag de kosten die op haar grondgebied worden gemaakt bij het aanhouden van de gezochte persoon en bij het in hechtenis houden van deze persoon tot de overlevering aan de verzoekende Partij, alsmede de kosten die verband houden met het in beslag nemen en bewaren van de in artikel 12 van dit Verdrag bedoelde voorwerpen.

2. De verzoekende Partij draagt de kosten van het vervoer van de uitgeleverde persoon en elk in beslag genomen voorwerp vanuit de aangezochte Partij naar de verzoekende Partij, alsmede de kosten van doortocht zoals vermeld in artikel 16 van dit Verdrag.

3. Indien blijkt dat met de uitvoering van het verzoek tot uitlevering kosten van buitengewone aard kunnen zijn gemoeid, plegen de Partijen overleg om te besluiten hoe deze kosten worden gedragen.

Artikel 20
Compatibiliteit met andere verdragen

Dit Verdrag doet geen afbreuk aan bestaande verplichtingen van de Partijen ingevolge andere verdragen en vormt ook geen belemmering voor de Partijen voor het verlenen van bijstand aan elkaar uit hoofde van andere verdragen of regelingen.

Artikel 21
Territoriale toepassing

Wat het Koninkrijk der Nederlanden betreft, is dit Verdrag van toepassing op het Europese deel van Nederland, het Caribische deel van Nederland (de eilanden Bonaire, Sint Eustatius en Saba) alsmede op Aruba, Curaçao en Sint Maarten, tenzij anders bepaald in de kennisgeving bedoeld in artikel 23 van dit Verdrag. In het laatste geval kan het Koninkrijk der Nederlanden de toepassing van dit Verdrag te allen tijde uitbreiden tot een of meer van zijn afzonderlijke delen door middel van een kennisgeving aan de Verenigde Arabische Emiraten langs diplomatieke weg.

Artikel 22
Overleg

De Partijen komen wanneer zij dit nodig achten bijeen om de toepassing van dit Verdrag te bespreken en kunnen tevens bijeenkomsten houden met de bevoegde autoriteiten van de Partijen teneinde de toepassing van dit Verdrag te vergemakkelijken, met name wat betreft kwesties als opleiding, het opstellen en gebruiken van standaardformulieren, het opstellen en uitvoeren van specifieke typen verzoeken of specifieke individuele verzoeken.

Artikel 23
Inwerkingtreding, wijziging en beëindiging

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de eerste maand na de datum van ontvangst van de laatste van de kennisgevingen waarin de Partijen elkaar langs diplomatieke weg mededelen dat aan de vereisten van hun nationale wetgeving is voldaan.

2. Dit Verdrag kan met wederzijdse instemming van beide Partijen worden gewijzigd en de wijzigingen treden in werking in overeenstemming met het eerste lid van dit artikel.

3. Elke Partij kan dit Verdrag te allen tijde beëindigen door daarvan langs diplomatieke weg schriftelijk kennis te geven. De beëindiging wordt van kracht zes (6) maanden na de datum waarop de kennisgeving wordt gedaan. Dit Verdrag blijft echter van toepassing op procedures die al zijn aangevangen vóór de kennisgeving van beëindiging totdat deze volledig zijn afgerond.

4. Met inachtneming van het derde lid van dit artikel is het Koninkrijk der Nederlanden gerechtigd de toepassing van dit Verdrag ten aanzien van elk van de samenstellende delen van het Koninkrijk der Nederlanden afzonderlijk te beëindigen.

5. Dit Verdrag is van toepassing op elk verzoek dat na de inwerkingtreding ervan wordt ingediend, zelfs al zijn de betreffende strafbare feiten begaan vóór de inwerkingtreding van het Verdrag.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Abudhabi op 29 augustus 2021, in de Arabische, de Nederlandse en de Engelse taal, waarbij alle teksten gelijkelijk authentiek zijn. In geval van verschil in interpretatie van dit Verdrag is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE VERENGIDE ARABISCHE EMIRATEN

VOOR HET KONINKRIJK DER NEDERLANDEN

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

AGREEMENT

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS

ON

EXTRADITION

The United Arab Emirates

and

the Kingdom of the Netherlands

hereinafter referred to as "the Parties",

Referring to the international instruments containing provisions on extradition in force between the Parties;

Desiring to further improve the effectiveness of their co-operation in fighting crime and, specifically, to facilitate extradition;

Having due regard for their obligations to respect human rights and the rule of law;

Have agreed as follows:

Article 1
Obligation to extradite

1. Each Party agrees to extradite to the other, in accordance with the provisions of this Agreement, any person within its territory who is sought for the purpose of carrying out criminal proceedings or executing a final sentence.

2. For the purpose of this Agreement *sentence* shall mean: any custodial sentence or any measure involving deprivation of liberty imposed by a court for a limited or unlimited period of time on account of a criminal offence on the basis of criminal proceedings.

Article 2
Extraditable offences

1. In accordance with the provision of this Agreement extradition shall be granted when:

   a. the request for extradition is made to carry out criminal proceedings and the offence is punishable, pursuant to the law of both Parties, by a sentence of at least one year.

   b. the request for extradition is made for executing a final sentence for an offence punishable pursuant to the law of both Parties and, at the moment of submission of the request, the length of the sentence still to be served is at least six months.

2. In determining whether an offence is an offence punishable under the laws of both Parties, it shall not matter whether:

   a. the laws of the Parties place the acts or omissions constituting the offence within the same category of offence or denominate the offence by the same terminology;

   b. under the laws of the Parties the constituent elements of the offence differ, it being understood that the totality of the acts or omissions as presented by the Requesting Party shall be taken into account.

3. If the request for extradition includes several separate offences each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not fulfil the other conditions set out in Paragraph 1 of this Article, the Requested Party may grant extradition for the latter offences provided that the person is to be extradited for at least one other extraditable offence.

4. For the purposes of Paragraph 1 of this Article, extradition shall be granted also if the offence for which it is requested was committed outside of the territory of the Requesting Party, provided that the laws of the Requested Party allow the prosecution of an offence of the same nature committed outside of its territory.

Article 3
Grounds for refusal

1. Extradition shall be refused if:

   a. the offence for which extradition is requested is regarded by the Requested Party as a political offence. The following offences shall not be considered as political offences:

      - for the United Arab Emirates; assault against the President of the State or his Deputy, the Head of Government, or any member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of their families;

      - for the Kingdom of the Netherlands: assault against the King, or any member of his family;

      - terrorist offences, terrorist financing offences or any other offence not considered as a political offence under any international treaty to which both Parties are a party;

   b. the offence for which extradition is requested is an offence under military law and is not also an offence under the general criminal law of the Requested Party;

   c. the act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if it had taken place within the jurisdiction of the Requested Party, have constituted an offence;

   d. the right to prosecute the offence or to enforce the sentence for which extradition is requested, has become statute-barred by lapse of time under the law of the Requested Party or the Requesting Party;

   e. the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinions, sex or status or that the request will result in that person being prejudiced for any of those reasons;

   f. the offence for which extradition is requested is punishable with the death penalty or corporal punishment according to the law of the Requesting Party, unless the Requesting Party gives such guarantees as the Requested Party considers sufficient that the death penalty or corporal punishment will not be imposed or, if imposed, will not be carried out;

   g. the Requested Party considers that granting extradition is likely to prejudice its sovereignty, security, public order or other essential interests;

   h. the judgment has been rendered *in absentia* according to the law of the Requesting Party and the convicted person has not had sufficient notice of the trial or has not been given the opportunity to arrange for his or her defence and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his or her presence;

i. the Requested Party has granted political asylum to the person sought;

j. the execution of the request would be contrary to the principle of *ne bis in idem*.

2. Extradition may be refused if:

a. the person sought is being prosecuted by the Requested Party for the offence for which extradition is requested or if the competent authorities of the Requested Party have decided, in accordance with the law of that Party, not to prosecute or to terminate the prosecution that has been instituted;

b. the Requested Party, taking into account the nature of the offence and the interest of the Requesting Party, considers that the extradition of the person sought would be incompatible with humanitarian considerations, particularly in view of that person's age or health.

Article 4
Extradition of nationals

1. The Parties reserve the right to refuse the surrender of their nationals in accordance with national law.

2. In case of refusal of the extradition, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 5
Central Authorities

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for extradition pursuant to this Agreement.

2. The Central Authority for the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.
The Central Authority for the Kingdom of the Netherlands is:

- for the Netherlands: the Ministry of Justice and Security of the Netherlands;
- for Aruba: the Ministry of Justice of Aruba;
- for Curaçao: the Ministry of Justice of Curaçao;
- for Sint Maarten: the Ministry of Justice of Sint Maarten.

3. The Parties shall notify each other in writing through diplomatic channels of any change in the authority that is designated as Central Authority.

Article 6
Request and supporting documents

1. All requests for extradition shall be made in writing through diplomatic channels. In urgent circumstances or emergencies, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by facsimile, e-mail or by any other means capable of producing a written record, in which case it shall be confirmed within sixty (60) days by a formal request through diplomatic channels.

2. The Central Authorities may communicate directly after the request has been formally transmitted. Each of the Central Authorities may designate a focal point to follow the execution of a request.

3. The following documents shall be submitted in support of a request for extradition:

   a. the name of the requesting authority;

   b. full name of the person sought for extradition and, if available, details of his or her citizenship, place of residence or location and description of his or her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;

   c. a statement of the conduct constituting the offence for which the extradition is requested, indicating the place and time of its commission and a description of the offence;

   d. a certified copy of the relevant text of the law(s) describing the essential elements of the offence for which extradition is requested;

   e. a certified copy of the relevant text of the law(s) prescribing the punishment for the offence for which extradition is requested;

   f. a certified copy of the relevant text of the law(s) prescribing the limitation period of the offence for which extradition is requested;

   g. if the request for extradition is made for the purpose of prosecution, the request shall also be supported by a copy of the warrant of arrest issued by a judge or other competent authority;

   h. if the request for extradition relates to a person who has been convicted of the offence for which extradition is sought, the request shall also be supported by:

      i. a copy of the sentence or conviction imposed;

      ii. a statement establishing to what extent the sentence or conviction has been carried out and the remainder of the sentence to be served.

4. All requests and supporting documents provided by the Parties in accordance with this Agreement shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into the English language. All documents shall be signed and stamped by the Central Authority.

Article 7
Additional information

If the information provided by the Requesting Party in support of a request for extradition is not sufficient to enable the Requested Party to reach a decision under this Agreement, the latter Party may request that the necessary additional information be submitted within forty-five (45) days. If the additional information is not submitted within that time, the request may be renounced in accordance with national law.

Article 8
Provisional measures

1. In cases of urgency, the competent authorities of the Requesting Party may request to arrest the person sought or to take any other measure to ensure that the person sought remains in the territory of the Requested Party.

2. A request for provisional measures, shall be sent to the Central Authority of the Requested Party directly, through the International Criminal Police Organization (Interpol) or by any other means agreed upon by both Parties. The Requested Party shall inform the Requesting Party without delay of the action taken on the request.

3. The request for provisional measures shall contain:

   a. full name of the person sought for extradition and, if available, details of his or her citizenship, place of residence or location and description of his or her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;

   b. a statement that extradition is to be requested;

   c. a concise statement of the facts of the case;

   d. a statement attesting to the existence and terms of an order of arrest or a final sentence;

   e. a statement of the maximum penalty that can be imposed or the sentence that has been imposed for the offence, including the time left to be served.

4. Provisional arrest may be terminated if, within a period of sixty (60) days following the arrest, the Requested Party has not received the request for the extradition and the supporting documents, referred to in Article 6 of this Agreement, and the person sought is still detained under the provisional arrest warrant. Other provisional measures may be terminated in accordance with national law.

5. Termination of provisional arrest at the end of the time limit, referred to in Paragraph 4 of this Article, shall not prevent subsequent arrest and extradition if the request for extradition and the supporting documents, referred to in Article 6 of this Agreement, are subsequently received.

Article 9
Concurrent requests

If extradition is requested concurrently by more than one party, for the same person, either for the same offence or for different offences, the Requested Party shall make its decision to which party, if any, it will extradite the person, having regard to all circumstances, including the relative seriousness and place of commission of the offence(s), the respective dates of the requests, the dates on which the requests were received, the dates the offences were committed and whether the person is accused or convicted.

Article 10
Decision and surrender

1. The Requested Party shall promptly notify the Requesting Party of its decision on the request for extradition.

2. Reasons shall be given for any refusal of the request in whole or in part.

3. If the extradition is granted, the Parties shall agree promptly on the date and place of the surrender. The person sought shall be surrendered within thirty (30) days from the date on which the Requesting Party is informed that the extradition has been granted.

4. If circumstances beyond its control prevent a Party from effectuating the surrender, it shall notify the other Party. The two Parties shall agree promptly on a new date for the person to be surrendered within thirty (30) days after receipt of the notification.

5. If, within the time limit indicated in Paragraph 4 of this Article, the Requesting Party does not take over the person to be extradited, the Requested Party may immediately release him from custody and may refuse a new request for extradition made by the Requesting Party for that person for the same offence.

6. The time spent in custody by the extradited person, even under house-arrest, between the date of arrest and the date of surrender, shall be counted by the Requesting Party for the purpose of the sentence to be served in the cases provided for in Article 2, Paragraph 1, of this Agreement.

Article 11
Postponed and temporary surrender

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its national law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out of the ongoing criminal

proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.

3. In addition to the case provided for in Paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his or her life.

Article 12
Seizure and surrender of property

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, within the authority of its national law and without prejudice to the rights of others, seize the materials stated below and deliver the same to the Requesting Party at the time of surrender of the person or immediately thereafter:

   a. items used in the commission of the offence or which constitute evidence of the offence;

   b. items obtained during the commission of the offence if they are in the possession of the person sought at the time of the arrest.

2. The surrender of any of the items indicated in Paragraph 1 of this Article shall be made even when extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.

3. If the seized materials, referred to in Paragraph 1 of this Article, are required for an investigation or prosecution of an offence in the Requested Party, then the delivery of those materials may be delayed, or they may be delivered on condition that they shall be returned after the conclusion of the proceedings in the Requesting Party.

4. Where the law of the Requested Party or the protection of the rights of third parties so requires, any property so surrendered shall be returned to the Requested Party free of charge after the completion of the proceedings, if that Party so requests.

Article 13
Rule of speciality

1. The person extradited in compliance with this Agreement shall not be prosecuted, tried, detained for the purpose of executing a sentence in the Requesting Party, nor subjected to any other measure restricting personal liberty, for any offence committed before being surrendered and different from the one for which extradition is granted, unless:

   a. the person extradited, after having left the territory of the Requesting Party, voluntarily returns to it;

b. the person extradited does not leave the territory of the Requesting Party within forty-five (45) days after having had the opportunity to do so. However, such period of time shall not include the time during which said person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his or her control;

c. the Requested Party consents thereto; in this case, the Requested Party upon specific request by the Requesting Party, may agree to prosecute the person extradited or execute a sentence against him or her for an offence different from that for which the request for extradition has been made, in compliance with the conditions and restrictions set by this Agreement. In this respect, the Requested Party may ask the Requesting Party to transmit the documents and information indicated in Article 6, Paragraph 3, of this Agreement.

2. If the charge for which the person was extradited is subsequently modified, that person may be prosecuted or sentenced provided the offence under that modified description is:

a. an extraditable offence; and

b. based on substantially the same facts contained in the extradition request and its supporting documents; and

c. punishable by the same maximum penalty as, or a lesser maximum penalty than the offence for which that person was extradited.

Article 14
Re-extradition to a third party

Except in the cases provided in Article 13, Paragraph 1, subparagraphs a) and b) of this Agreement, the Requesting Party cannot surrender to a third party, without the consent of the Requested Party, the person that has been surrendered to it and is requested by the third Party for offences committed before such surrender. The Requested Party may ask for the submission of the documents and information indicated in Article 6 of this Agreement.

Article 15
Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 6 of this Agreement. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.

2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made before a competent authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration. The person sought may be assisted by defence counsel, in accordance with national law of the Requested Party.

3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

Article 16
Transit

1. Each Party may authorise transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third party in compliance with the provisions of this Agreement and national law, unless reasons of public interest prevent it.

2. The Party requesting the transit shall submit to the State of transit, through the Central Authorities, or in particularly urgent cases through the International Criminal Police Organization (Interpol), a request containing the personal details of the person in transit and a concise statement of facts of the case. The request for transit shall be accompanied by a copy of the document grant the extradition.

3. The State of transit shall hold in custody the person in transit while said person is on its territory.

4. No authorisation for transit shall be required when air transportation is used and no landing is scheduled on the territory of the State of transit. If an unscheduled landing occurs in the territory of the aforementioned State, the Party requesting transit shall immediately inform the State of transit and the latter shall hold the person to be transported for a maximum of 48 hours awaiting to receive the request for transit provided for in Paragraph 2 of this Article.

Article 17
Confidentiality

The Parties agree to keep all documents and information used in the extradition procedure confidential, except to the extent necessary to execute the request.

Article 18
Data protection

1. For the purpose of this Article *data* shall mean: all information relating to an identified or identifiable natural person.

2. The Parties shall ensure that the data transferred from one Party to another shall be used only for the purpose of executing a request, pursuant to this Agreement. No data shall be used for any other purpose, or transferred to any third country without prior approval of the Party which transferred the data.

3. The Parties shall ensure the accuracy of personal data transferred pursuant to this Agreement and they shall ensure that appropriate measures shall be taken in order to protect the transmitted data against accidental or unauthorised destruction or accidental loss as well as against unauthorised access, alteration or dissemination.

4. The Parties shall consult each other on the desired time limits for storage, the necessity of any prolonged storage needed, as well as the need to rectify inaccurate, incomplete or unreliable data or the desire or need to erase data or to restrict the use of data.

5. To the extent regulated by the national law of the Parties, the data subject may be provided with information on the categories of data transferred and the purpose of

the data transfer. The Party concerned may not inform the data subject if this is necessary to avoid obstructing official or legal enquiries, criminal or administrative investigations, prosecutions or the execution of criminal penalties, to protect public security, to protect national security, or to protect the rights and freedoms of others.

6. Parties shall consult each other if a judicial competent authority, pursuant to national law, makes any determination on the admissibility of the transfer of any data from one Party to another, pursuant to this Agreement.

Article 19
Expenses

1. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 12 of this Agreement.

2. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 16 of this Agreement.

3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.

Article 20
Compatibility with other agreements

This Agreement shall not affect any existing obligations of the Parties in other agreements, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements or arrangements.

Article 21
Territorial application

With regard to the Kingdom of the Netherlands, this Agreement shall apply to the European part of the Netherlands, the Caribbean part of the Netherlands (the islands of Bonaire, Sint Eustatius and Saba), Aruba, Curaçao and Sint Maarten, unless the notification referred to in Article 23 of this Agreement provides otherwise. In the latter case, the Kingdom of the Netherlands may extend the application of this Agreement at any time to one or more of its constituent parts by notification to the United Arab Emirates through diplomatic channels.

Article 22
Consultations

The Parties shall convene whenever they deem it necessary, in order to discuss the application of this Agreement and they may also convene meetings with the

competent authorities of the Parties with a view to facilitate the application of this Agreement, in particular with respect to such issues as training, the preparation and use of standard formats, the preparation and execution of specific types of requests or of specific individual requests.

Article 23
Entry into force, amendment and termination

1. This Agreement shall enter into force on the first day of the first month after the date of receipt of the final notification in which the Parties inform each other, through diplomatic channels, that they have fulfilled the requirements of their national legislation.

2. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the amendment shall enter into force in accordance with Paragraph 1 of this Article.

3. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before the notice of termination shall continue to be governed by this Agreement until fully concluded.

4. Subject to Paragraph 3 of this Article, the Kingdom of the Netherlands shall be entitled to terminate the application of this Agreement separately in respect of any of the constituent parts of the Kingdom of the Netherlands.

5. This Agreement shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto, have signed this Agreement.

DONE at Abudhabi, on the 29th of August 2021, in duplicate, in the Arabic, Dutch and English languages, all texts being equally authentic. In the event of any divergence of interpretation of this Agreement, the English text shall prevail.

FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

FOR THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS